

جمعية الاثار
جمعية أهلية غيرهادفة للربح
القوائم المالية
للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م وإلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
وتقرير المراجع المستقل

جمعية الآثار
جمعية أهلية غير هادفة للربح
فهرس القوائم المالية للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

صفحة

٣-٢	تقرير المراجع المستقل
٤	قائمة المركز المالي
٥	قائمة الأنشطة
٦	قائمة التدفقات النقدية
١٤ - ٧	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

السادة رئيس وأعضاء الجمعية العمومية لجمعية الاثار
جمعية أهلية غير هادفة للربح
الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية الاثار "الجمعية"، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تري أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك. والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذى يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التى تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التى يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التى تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المبنى ونحافظ على نزعة الشك المبنى طول المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التى أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التى تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة رقيم محاسبون ومراجعون قانونيون



حمد بن سليمان الذريهم

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٨٠٠



التاريخ: ٠٦ ذو القعدة ١٤٤٦هـ

الموافق: ٠٤ مايو ٢٠٢٥م

جمعية الآثار
جمعية أهلية غير هادفة للربح
قائمة المركز المالي
(المبالغ بالريال السعودي)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	الايضاح	
		<u>الأصول</u>
		إجمالي الأصول
-		<u>الالتزامات وصافي الأصول</u>
		الالتزامات
		الالتزامات المتداولة
٢,٥٠٠	٥	المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى
٢,٥٠٠		إجمالي الالتزامات المتداولة
٢,٥٠٠		إجمالي الالتزامات
		صافي الأصول
(٢,٥٠٠)		صافي الأصول غير المقيدة
-		صافي الأصول المقيدة
(٢,٥٠٠)		إجمالي صافي الأصول
-		إجمالي الالتزامات وصافي الأصول

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية الآثار
جمعية أهلية غير هادفة للربح
قائمة الأنشطة
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١ م إلى ٣١ ديسمبر				
إيضاح	غير مقيدة	مقيدة	الإجمالي	
	-	-	-	<u>الإيرادات</u>
	-	-	-	التبرعات
	-	-	-	إجمالي الإيرادات
				<u>المصروفات</u>
٦	(٢,٥٠٠)	-	(٢,٥٠٠)	مصروفات عمومية وإدارية
	(٢,٥٠٠)	-	(٢,٥٠٠)	إجمالي المصروفات
	(٢,٥٠٠)	-	(٢,٥٠٠)	التغير في صافي الأصول
	-	-	-	صافي الأصول في بداية السنة
	(٢,٥٠٠)	-	(٢,٥٠٠)	صافي الأصول في نهاية السنة

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية الآثار
جمعية أهلية غير هادفة للربح
قائمة التدفقات النقدية
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م (٢,٥٠٠)	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>
	التغير في صافي الأصول
	التغيرات في:
٢,٥٠٠	المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى
-	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
-	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
-	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
-	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

١- التكوين والنشاط

جمعية الاثار (جمعية أهلية) هي جمعية غير هادفة للربح تأسست بناء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٩/٠٢/١٤٣٧هـ ولائحته التنفيذية الصادر بالقرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (ق/٢٠٢٢/١/٢) وتاريخ ٢٢/٠٣/١٤٤٤هـ. كجمعية أهلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تعمل بموجب الترخيص رقم (٢١٧٨) بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٤٤٣هـ الموافق ٢١ أكتوبر ٢٠٢١ م الصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ومركزها الرئيسي الرياض.

النشاط

تهدف الجمعية إلى تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تطوير الحملات التوعوية والفعاليات على كافة أنواعها لزيادة الوعي العام بأهمية قطاع الآثار.
 ٢. المساعدة في تطوير قواعد الممارسة في قطاع الآثار.
 ٣. الارتقاء بمستقبل الممارسين من خلال توفير التعليم والتدريب وتعزيز شبكات التواصل في قطاع الآثار.
 ٤. تقدير المواهب داخل قطاع الآثار من خلال منحهم الشهادات والجوائز واحاطتهم بالدعم المطلوب
- تغطي القوائم المالية حسابات ونتائج الجمعية عن الفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م. وتعتبر هذه أول قوائم مالية للجمعية.

التأسيس

قد تم تأسيس هذه الجمعية من الأشخاص الآتية أسمائهم:

١. د. سعد عبد العزيز سعد الراشد
٢. د. سعيد بن فايز بن ابراهيم السعيد
٣. عبد العزيز منسي سعيد العمري
٤. د. علي ابراهيم علي حامد الغبان
٥. محمد بن حمد بن سمير النجم
٦. د. فهد علي احمد الحسين
٧. حسين بن علي مبارك الخلفيه
٨. د. فيصل بن محمد بن عبد الله الشريف
٩. د. وائل بن صالح بن احمد الحلبي
١٠. د. ابراهيم عطية الله هلال السلي
١١. محمد عبد الله الرثيع المغذوي
١٢. محمد بن هادي بن صالح آل هتيلة
١٣. خالد ابن احمد بن صالح الفريده
١٤. مهدي بن نفاع بن مسلم القرشي
١٥. د. محمد عبد الرحمن محسن الحازمي
١٦. عبد الرحمن محمد علي التويجري

٢- أسس المحاسبة

أساس الإعداد

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث رأت الإدارة أن هذا المعيار يعد أكثر مناسبة لطبيعة نشاط الجمعية.

أسس القياس والعرض

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعتمد من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعرض الجمعية قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول.

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للجمعية ما لم يذكر خلاف ذلك

٣- ملخص السياسات المحاسبية المهمة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمتها الجمعية في إعداد القوائم المالية.

٣-١ تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تقوم الجمعية بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيف متداولة/ غير متداولة. تكون الأصول متداولة عندما يكون:

- من المتوقع تحقيقها أو يعتزم بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية.
- يتم الاحتفاظ به بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- يتوقع أن تتحقق خلال الاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- أن يكون ضمن النقد وما في حكمه ما لم يكن مقيداً نتيجة لتحويله أو استخدامه لتسوية التزام على الأقل للاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

تصنف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.

تكون الالتزامات متداولة عندما يكون:

- يكون متوقعاً أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية.
 - يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
 - -مستحق للتسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
 - عند عدم وجود أي حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوبات على الأقل لاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تصنف الجمعية جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة.

٢-٣ الأدوات المالية

تقوم الجمعية بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسامين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الالتزامات التعاقدية للأداة. عندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، تقوم الجمعية بإثباته بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل للمجموعة، إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فتقوم الجمعية بقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

القياس اللاحق

تقوم الجمعية بقياس جميع الأصول المالية والالتزامات المالية باستخدام طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا (الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالكلفة مطروحا منها الهبوط في القيمة) وتقوم الجمعية بقياس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصص أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه.

٣-٣ نقد ومعادلات النقد

يتضمن النقد ومعادلات النقد الأرصدة والودائع البنكية والاستثمارات الأخرى عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي يكون تواريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

٤-٣ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها. تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها لتعكس أفضل التقديرات الحالية.

٥-٣ الإيرادات

الدعم

يتم الاعتراف بالدعم التي تأتي في صورة أصول محولة، أو تعهدات غير مشروطة بتقديم أصول، أو تخفيض لالتزامات على الجمعية على أنها إيرادات أو مكاسب في قائمة الأنشطة، عندما يترتب على عملية الدعم زيادة في أصول الجمعية (غير الهادفة للربح). ويتحقق ذلك عند توافر الشروط التالية:

- أن تتمتع الجمعية بسلطة إدارة الدعم أو التصرف في المورد بأي شكل من أشكال التصرف، بما يسمح لها تحديد كيفية استخدامه في المستقبل.

- أن تتوقع الجمعية الحصول على الدعم بدرجة معقولة من الثقة.
- أن يكون الدعم قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

يتم إثبات ما يُتلقى من الدعم على أنها إيرادات أو مكاسب في الفترة التي تُتلقى خلالها تلك الدعم، وعلى أنها أصول، أو تخفيض للالتزامات أو كليهما، وذلك وفقاً لطبيعة ما يُتلقى من الدعم. ويتم قياس ما يُتلقى من دعم بقيمتها العادلة.

تتكون الموارد المالية للجمعية مما يلي:

١. رسوم العضوية في الجمعية العمومية.
٢. الصدقات، والتبرعات، والهبات، والوصايا، والأوقاف.
٣. الزكاة إن كانت نشاطات الجمعية مشمولة في مصارف الزكاة الشرعية.
٤. إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي.
٥. الإعانات الحكومية.
٦. العوائد الاستثمارية من أموال الجمعية.
٧. ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة.
٨. ما يخصه الصندوق من دعم

الدعم المقيدة

تثبت الجمعية الدعم المقيدة والمشروطة في قائمة الأنشطة عندما يكون هناك قيود مفروضة على مورد معين لاستخدامه في أغراض محددة على سبيل المثال (دعم – مساهمات عامة) حيث أن للجمعية سلطة الإدارة أو التصرف في هذا المورد، كما أن القيد يغطي الوقت فحسب أو الاستخدامات المتعلقة بالدعم.

تثبت الجمعية الدعم المستلم في صورة نقدية، أو أصول أخرى مقيدة لشراء أصول غير متداولة مقيدة من قبل الداعم على أنها إيرادات دعم مقيدة في قائمة الأنشطة. وتتوقف معالجة الأصول المقيدة على الغرض من اقتنائها. حيث أن عند شراء الأصل، يجب زيادة الأصول غير المقيدة إذا كان الأصل غير مقيد باستخدامات معينة، أو زيادة الأصول المقيدة إذا كان الأصل مقيد باستخدامات معينة. قد يخضع الدعم لقيود مفروضة من قبل الداعم، تحدد الفترة التي يمكن خلالها إنفاق الدعم. ويحد هذا القيد من قدرة الجمعية في استنفاد الدعم حتى يتم استيفاء القيد الزمني المستقبلي ويترتب على ذلك ما يلي:

١. يتم إثبات الدعم على أنها إيرادات مقيدة في قائمة الأنشطة لحين استيفاء القيد الزمني.
٢. قد يتيح للداعم حق استعادة الدعم في حال عدم استيفاء الشرط وبالتالي يؤجل الاعتراف بالدعم على أنها إيرادات غير مقيدة وتثبت كالإيراد المؤجل) حتى استيفاء الشرط الزمني.

٦-٣ المصروفات

تشتمل مصروفات البيع والتسويق والعمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة. يتم توزيع هذه التكاليف بين مصاريف البيع والتسويق والعمومية والإدارية وتكاليف الإيرادات إن لزم الأمر، بطريقة منتظمة.

٤- الأحكام والتقديرات الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام أحكام وتقديرات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:

مبدأ الاستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للممتلكات والمعدات

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية من جانب الإدارة استناداً إلى التقويم الفني في وقت شراء الأصل ومراجعته سنوياً للتأكد من ملائمته.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقويم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة، يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد. لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول الجمعية خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملائمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

جمعية الاثار

جمعية أهلية غير هادفة للربح

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

٥- <u>المصاريف المستحقة</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
أتعاب مهنية مستحقة	٢,٥٠٠
	٢,٥٠٠

٦- <u>المصاريف الإدارية والعمومية</u>	للفترة من ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
أتعاب مهنية	٢,٥٠٠
	٢,٥٠٠

٧- إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل الجمعية والتسبب في تكبد خسارة مالية إن الأدوات المالية الخاصة بالجمعية التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك. تقوم الجمعية بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العملات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

٨- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من قبل الجمعية العمومية للجمعية بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٤٤٦هـ، الموافق ٠٤ مايو ٢٠٢٥م.